أثر نظرية الأصل والفرع في التحليل النّحوي للقراءات القرآنيّة

أ.م.د. خالد عبّود حمّودي

The effect of the theory of origin and branch in the analysis Grammar for Quranic readings

Prof.Asst. Dr. Khalid Abboud Hammoudy

The research deals with the concept of the theory of origin and branch in Arabic grammar, and how scientists used this theory in the grammatical analysis of the Qur'anic readings in terms of several aspects included in the researching research, which is the origin of pluralism in comparison to oligarchs, the origin of the rule, in terms of the origin of the situation .

L'effet de la théorie de l'origine et de la branche dans l'analyse Grammaire pour les lectures coraniques

D. Khaled Aboud Hamoudi…

La recherche porte sur le concept de la théorie de l'origine et de la branche dans la grammaire arabe, et comment les scientifiques ont employé cette théorie dans l'analyse grammatical des lectures coraniques en termes de plusieurs aspects dont les articles de cette recherche contiennent qui est le concept de l'abondance devant la minorité, et l'origine de la base en termes de l'origine de la situation et de l'appréciation, et enfin l'origine de mérite et la manque de la marque .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحمد لله الذي يقول الحق وهو يهدي إلى سواء السبيل، والصلاة والسلام على نبينا محمّد (صلى الله عليه وسلم) خاتم النبيين وإمام المرسلين، أحيا الله ببعثته سنة الأنبياء، ونشر بدعوته سبل الهداية، وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد

فقد تصدّر النحاة العرب لوضع قواعد العربية التي تمنع الوقوع في اللحن والغلط وتهدي إلى الصواب بأُطر منهجية علمية اعتادوا عليها، وكانوا يسيرون في ضوئها لسبك قواعد النحو العربي؛ رامين إلى عرض كمٍّ متناسق من القواعد التي تسير بالباحث نحو برِّ الأسلوب والتعبير اللغوي السليمين.

ومن المجالات التي وُظفت فيها نظرية الأصل والفرع التحليل النحوي للقراءات القرآنية، إذ اعتمد العلماء على مسألة الأصل والفرع في بيان الحجج التي تؤيّد هذه القراءة وترجحها.

واقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة وتمهيد وتلحقها خاتمة أوجزت فيها أهم ما توصل إليه البحث.

تناولتُ في التمهيد مفهوم الأصل والفرع لغةً واصطلاحاً، وأهمية هذه النظرية في النحو العربي وفي التحليل النحوي للقراءات القرآنية.

وتناولت في المبحث الأول أصل الكثرة وتوظيفه في تحليل القراءات القرآنية نحوياً. أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه أصل القاعدة وأهميته في التحليل النحوي للقراءات القرآنية. وتناولت في المبحث الثالث أصلي الاستحقاق والتجرد من العلامة وأثرهما في تحليل القراءات القرآنية.

وهنا أودّ أن أشير إلى أنني اعتمدت منهجاً يقوم على تخريج الآيات القرآنية عند ذكرها مباشرة، ورسمها بخط المصحف، وذكر القراءة القرآنية وتخريجها في الهامش حرصاً على عدم إثقال متن البحث بأسماء القرّاء وأوجه القراءات المختلفة.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يرزقني السداد ويوفقني في خدمة لغة القرآن الكريم، وهذا جهدي أضعه بين أيديكم، فإن أصبت فمن الله تعالى، وإن أخطأت فمن نفسي المخطئة، وحسبنا أننا طلبة للعلم نخطئ ونصيب. والله ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد

مفهوم الأصل والفرع

أصل الشيء –في اللغة– أساسه الذي يقوم عليه، ومنه أصول الحكم وأصول الكتاب.(١)

والفرع –في اللغة– من كل شيء أعلاه، وما تفرع من غيره، وفروع الشجرة أغصانها، وفروع الرجل أولاده، وفروع المسألة ما تفرع منها.(٢) أي إن أصل الشيء أساسه، والفرع ما تفرع من الأصل.

والأصل والفرع في النحو العربي هو "ما يستحقه الشيء بذاته تارة، والقاعدة أخرى، والمجرد من العلامة ثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تدريجياً خامسة، وغيرها من المعاني، والفرع بخلافه".(٣)

وعُنيت دراسة الأصل والفرع بعناية العلماء، إذ حُلّلت "أصول النحو التقليدية في ضوء فكرة الأصل والفرع، فدرس السماع والقياس والاستحسان والإجماع والاستصحاب والقواعد الكلية؛ ليؤكد أن النحو قياس، وأن نظرية القياس ذات تجليات عدّة في الدرس النحوي، بالقياس على النّص، أو القاعدة، أو الشبيه، أو النقيض، أو ما شابه".(٤)

ولنظرية الأصل والفرع "صور مختلفة تؤكد أن السماع هو أساس بناء النحو العربي، أمّا الاستحسان والإجماع واستصحاب الحال فهي مناهج فقهية لها صدى في أعمال النحويين".(٥)

وخلاصة القول: إن "نظرية الأصل والفرع منهج في ردّ كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يردّ إلى شيء واحد، وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام

---

(١) ينظر لسان العرب (أصل).

(٢) ينظر لسان العرب (فرع).

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٧٥.

(٤) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٣.

(٥) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٣.

التفصيلية تردّ إلى شيء واحد هو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة تردّ إلى أداة واحدة هي أمّ الباب... مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير، أو حذف، أو تعديل، أو توسع، أو ظهور، أو إضمار، فكأنّ النحو العربي منظومة متجانسة من القواعد لا أمتَ فيها ولا اعوجاج".(١)

واستُعمِل مصطلح القياس للدّلالة على الأصل أو القاعدة، يقول أبو عليّ النّحويّ في إثبات الياء في المنقوص المعرف بـ(ال): "فهو في القياس"(٢)، ويقول الباقوليّ في كسر همزة (إنَّ) بعد الفاء: "فالقياس الكسر؛ لأنّه بعد الفاء، وما بعد الفاء يجوز أن يكون مبتدأ وخبرًا، وفعلاً وفاعلاً، فيجب كسر (إنَّ)"(٣).

أما استصحاب الحال فقد كان له النصيب الأكبر في نظرية الأصل والفرع ولا سيما في توجيه القراءات القرآنية، فالقراءة القرآنية تُحمل في أحد وجهيها على الأصل، أما الآخر فهو على الفرع. يقول المهدويّ في تاء (هيهات): التّاء "للتّأنيث، فهي محمولة على لفظها حتَّى يقوم الدَّليل على خلاف ذلك"(٤)، "وما جاء على الأصل فقد استغنى عن الاحتجاج"(٥)، وفي ذلك حجة على قوَّة الأصل.

إن نظرية الأصل والفرع –في أساسها– تتبع من دراسة القواعد الكلية والجزئية، "وهذه القواعد نتيجة من نتائج الاستقراء... وعلى ذلك فإن القاعدة النحوية والحكم النحوي نتيجة من نتائج الاستقراء، ولا يجوز أن يكون الاستقراء نتيجة للقاعدة... ولذلك يصحّ القول: إن القاعدة بنت الاستقراء".(٦)

وممَّا ورد توجيهه على الأصل قول ابن خالويه: "وأجمع النَّحويّون على أنَّ (آل) أصله أهل فقلبوا الهاء همزة، وجعلوها مدّة، لئلا يجتمع ساكنان... والدَّليل

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ١٣-١٤.
(٢) الحُجَّة للقراء السبعة ١٣/٥.
(٣) كشف المشكلات ٤٣٣/١-٤٣٤.
(٤) الموضح ٥٦٧، وينظر القراءات وعلل النحويين ٤٣٨/٢.
(٥) الموضح ٢٦٠.
(٦) مهمات المنهج الوصفي في الارتقاء بالمنهج النحوي ٢١٣.

على ذلك، أنَّك إذا صغَّرت (آل) قلت: أُهيل، ولا يجوز أُويل، ردُّوا إلى الأصل لا إلى اللّفظ"[١].

من ذلك يظهر لنا اهتمام العلماء بالاعتداد بنظرية الأصل والفرع في التحليل النحوي للقراءات القرآنية.

المبحث الأول

أصل الكثرة

يقول ابن السراج: "واعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه، فينبغي أن يعلم أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي شذّ منه فلا يطرد في نظائره".[٢] أي إنّ "كثيراً من الأحكام النحوية غير الخلافية إنما بُنيت على هذا الأساس العلمي السليم".[٣]

اختار أغلب النحاة النصب للفظ (الأرحام) من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ النساء١[٤]. إذ اعتمد أبو عليّ النّحويّ على الاستعمال وكثرته في تضعيف الجر، وذهب إلى أنَّ الجرّ ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن[٥]. أما مكي فقد وصفها بالقبح عند البصريين، واختار النّصب؛ لأنَّه الأصل وهو المستعمل، وعليه تقوم الحُجَّة وهو القياس وعليه كلُّ القُرَّاء.[٦]

أما أبو شامة الدمشقي فقد رجّح الجر استناداً إلى الشهرة وكثرة الاستعمال، إذ أشار إلى أن الباء حُذِفت لاستفاضة استعمالها فيه وكثرته، وهو نوع من دلالة الحال

(١) إعراب القراءات السبع ٢/٢٥٠.

(٢) الأصول في النحو ١/٥٦.

(٣) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٧٧.

(٤) قراءة حمزة (والأرحامِ) جرًّا، والباقين (والأرحامَ) نصبًا. ينظر البديع ٨٧.

(٥) ينظر الحُجَّة للقُرَّاء السبعة ٢/٦٢-٦٥.

(٦) ينظر الكشف ١/٣٧٥-٣٧٦.

الّتي لسانها أنطق من لسان المقال، وهذا الكلام قد شهر بتكرير الجارّ فقامت الشّهرة وكثرة الاستعمال مقام الذّكر(١).

أما قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس٥٨(٢)، فقد وجِّهت قراءة من قرأ (فلتفرحوا) على أصل الأمر؛ لأن "كلَّ أمرٍ للغائب والحاضر فلا بُدَّ من لام تجزم الفعل، كقولك: ليقم زيدٌ ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ الطّلاق٧ وكذلك إذا قلت قم واذهب والأصل: لتقم ولتذهب بإجماع النّحويّين غير أنّ المواجهة كثر استعماله فحُذِفت اللام اختصارًا واستغنوا بـ(افرحوا) عن (لتفرحوا) وبـ(قم) عن (لتقم)"(٣)، أي إن كثرة الاستعمال أغنت عن ذكر اللام، "والشّيء إذا كثُر استعماله كان أولى بالتّخفيف من غيره ممّا لا يكثر استعماله"(٤).

أما الفرّاء فلم يوافق الكسائي في ما ذهب إليه من أنه كان يعيب قراءة من قرأ: (فلتفرحوا)؛ لأنّه وجده قليلاً، وقال: "وهو الأصل"(٥).

وهو ما أشار إليه أبو علي النحوي بإشارته إلى الأصول المرفوضة في العربية، إذ ذهب إلى أنَّ القراءة بالتّاء كالمستعمل المرفوض، وإنْ كان هو الأصل، فلا تُرجَّح القراءة بالتّاء؛ "لما قد ترى كثيرًا من الأصول المرفوضة"(٦).

يقول أبو حاتم السجستاني: أدخل "اللام في أمر المخاطب، وغير الأصل –في كل أمر– إدخال اللام إذا كان النهي بحرف، فكذلك الأمر، وإذا كان أمراً لغائب بلام".(٧)

---

(١) ينظر إبراز المعاني ٤١١.

(٢) قراءة أُبيّ بن كعب، والحسن (رضي الله عنهما) (فلتفرحوا) بالتاء وهي قراءة رويس عن يعقوب، وقراءة الباقين (فليفرحوا) بالياء. ينظر البديع ١٣٦، ومختصر في شواذ (قراءات) القرآن ٥٧.

(٣) إعراب القراءات السبع ٢٦٩/١.

(٤) الموضح ٣٦٢.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٤٧٠/١.

(٦) الحُجَّة للقُرّاء السبعة ٢٨٢/٤، وينظر حُجَّة القراءات ٣٣٣، والكتاب الموضح ٦٢٨/٢.

(٧) كتاب القراءات لأبي حاتم السجستاني ١٧٩.

أما الياء فلأنَّ المواجهة يستُغنى فيها عن اللام كقولنا: افعلْ، فصار شبيهًا بالماضي من (يدع) الّذي استُغني عنه بـ(ترك). يقول ابن أبي مريم: "وإنَّما هو الأصل في باب الأمر بقي على ما هو القياس"(١).

من هنا نجد أن القراءتين تُوجهان على الأصل المرفوض لأنه قليل الاستعمال، والأصل شائع الاستعمال، أي اعتماد الاستعمال وكثرته وقلته مقياساً لتوجيه القراءة.

أما قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هود١٠٥(٢) فإنّ إثبات الياء وصلاً ووقفاً هو الأصل؛ لأن الياء من أصل الفعل. أما إثباتها وصلاً وحذفها وقفاً فلأنَّ إثباتها أصل، والوقف موضع تغيير، فأُجري في الوصل على الأصل وفي الوقف على الحذف. فالإثبات أصل والحذف فرع عليه. وحذف الياء وصلاً ووقفاً "لكثرة الاستعمال والأجود في النّحو إثبات الياء"(٣).

يقول المهدويّ: "فأمّا حذفها (الياء) من الأفعال... فهي لغةٌ مستعملةٌ"(٤).

والذي يظهر أن كلامهم هذا مردّه قول سيبويه: "وأمّا الأفعال فلا يُحذف منها شيءٌ، لأنّها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي... إلا أنّهم قالوا: لا أدْرْ، في الوقف، لأنّه كثر في كلامهم، فهو شاذٌّ... وجميع ما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي"(٥). إذ أوجز سيبويه الكلام في هذه المسألة، فالأصل في جميع الأفعال ألا يُحذف منها شيء في الوصل، أما في الوقف فيجوز الحذف لكثرة الاستعمال، وهو شاذ.

---

(١) الكتاب الموضح ٦٢٩/٢.

(٢) قراءة ابن كثير، وأبي عمرٍو، ونافع، والكسائي (يأتي) بالياء في الوصل، أما قراءة ابن كثير، ويعقوب فبالياء وصلاً ووقفاً، أما أبو عمرٍو، ونافع، والكسائي فهم يقفون من دون ياء، وقراءة الباقين من دون ياءٍ في الوصل والوقف. ينظر البديع ١٤٢، والتيسير ١٠٣.

(٣) حُجَّة القراءات ٣٤٩.

(٤) الموضح ٢٩٨.

(٥) الكتاب ١٨٤/٤-١٨٥.

ومن الأصول مرفوضة الاستعمال ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ الكهف٢٥[١]، إذ إنَّ الأصل أن يُقال: ثلاث مائة سنةٍ، أي إنَّ القياس التّنوين، والإضافة غير جيّدة، وذهب العكبريّ إلى أنَّها حسنة في القياس قليلة في الاستعمال[٢].

وقيل: إن التّمييز جاء جمعًا بعد (مائة)؛ لأنَّ المعنى –في ذلك– هو الجمع، وذلك أنَّك إذا قلت: عندي مائة درهم، فالمعنى: مئة من الدّراهم، فالجمع هو المراد من الكلام، واكتُفي بالواحد في (مائة كتاب)؛ لأنَّ إجماع النّحويين أنَّ الواحد المفسّر عن العدد معناه الجمع، فعاملا الأصل الّذي هو مراد المتكلّم ولم يكتفيا بالواحد من الجمع، يقول مكّي: حُمل "الكلام على المعنى، وهو الأصل، ولكنَّه يبعد لقلَّة استعماله، فهو أصل قد رُفِض استعماله"[٣].

أمَّا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ﴾ الحج١٥، وقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ الحج٢٩[٤]، فإن "أصل هذه اللام الكسر إذا كانت مبتدأة، فلما جاءت بعد كلمة يمكن السّكوت عليها والابتداء بما بعدها كانت اللام كالمبتدأ، فأتوا بها على أصلها"[٥]، فهي "مكسورة في الأصل، وإنَّما سكّنها من سكّنها

(١) قراءة حمزة، والكسائي (ثلاث مائةٍ) بالإضافة، وقراءة الباقين (ثلاث مائةٍ) منوّنًا. ينظر البديع ١٦٨.

(٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥٠٧–٥٠٨، وحُجَّة القراءات ٤١٤، والكشف ٥٨/٢، والتبيان ١٠١/٢، وكتاب القراءات لأبي حاتي السجستاني ٢٠١.

(٣) الكشف ٥٨/٢.

(٤) قرأ أبو عمرٍو، وورش عن نافع، والقوّاس عن ابن كثير (ثم لِيقطع) و(ثم لِيقضوا) بكسر اللام فيهما، وأسكنوا (ولْيوفوا) (ولْيطوفوا)، وروى قنبل عن ابن كثير (ثم لِيقضوا) بكسر اللام في هذه وحدها، وقرأ ابن عامر بالكسر فيها كلِّها، وروى ابن ذكوان عنه بالكسر في (ولِيوفوا) و(ولِيطوفوا)، وقرأ الباقون بالسّكون في الأربعة. ينظر البديع ١٩٣.

(٥) حُجَّة القراءات ٤٧٣.

سكَّنها إذا اتّصلت بحروف العطف"[١]، والكسر "مع ثمَّ أكثر... (و) أنَّه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها"[٢].

يقول المهدويّ: "الأصل في لام الأمر الكسر إذا كانت في أوّل الكلمة، ولم يكن قبلها حرف معنًى"[٣]، والمقصود هنا بحرف المعنى ما يلزق باللام كالواو والفاء، و(ثم) لم تُلزق باللام، فلم يعدّها المهدوي من حروف المعاني.

أمّا أبو زرعة فقال: "إذا قلت: قم، واذهب، فالأصل: (لتقم) و(لتذهب) بإجماع النّحويّين"[٤]. وجاء بأصل آخر، يقول: إنّ "أصلها السّكون، وإنَّما تُكسر إذا وقعت ابتداءً، فإذا كان قبلها حرف متّصل بها رجعت اللام على الأصل، وأصلها السّكون"[٥].

المبحث الثاني

أصل القاعدة

ويُقصد بها "تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريقات كقاعدة رفع الفاعل، والمبتدأ، وتقديم الفاعل على المفعول، وتقديم الموصول على صلته، وافتقار الحرف إلى مدخوله".[٦]

وممّا ورد توجيهه في أصل الوضع قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ البقرة٢٧١[٧]، إذ ذهب سيبويه إلى أنَّ (نِعْمَ) أصلها (نَعِمَ)، ورُوي له أنَّ (نِعِمَ) لغة

(١) القراءات وعلل النحويين ٤٢١/٢، وينظر ٤٥١، ٥١٦، وإعراب القراءات السبع ٧٣/٢، والكشف ١٧/٢، والموضح ٥٦٠.

(٢) الحُجَّة في القراءات السبع ٢٢٨.

(٣) الموضح ٥٦٠.

(٤) حُجَّة القراءات ٣٣٣.

(٥) حُجَّة القراءات ٤٧٣.

(٦) نظرية الأصل والفرع في الدراسات النحوية ٩١.

(٧) قراءة ابن كثير، وحفص عن عاصم، ويعقوب، وورش عن نافع (نِعِمّ) بكسر النّون والعين وتشديد الميم، وقراءة أبي عمرٍو، ونافع، وعاصم برواية أبي بكر، والمفضّل: (نِعْمَّا) بكسر=

هذيل. وحُكي في (نِعمَ) أربع لغات: نِعْمَ، ونِعِمَ، ونَعِمَ، ونَعْمَ[١]. فكسر النون والعين على أن الأصل نِعْم ثم كُسِرت العين لالتقاء السّاكنين[٢]. أمّا (نَعِمَّا) فعلى أنَّ لفظ الكلمة على الأصل؛ لأنَّ أصل (نِعْمَ) (نَعِمَ)، ولأنَّها لا يكون فيها الجمع بين ساكنين، وقيل: إنَّها على لغة من قال: نَعْمَ الرّجل، فكسر العين لالتقاء السّاكنين.[٣]

والذي يظهر لي من أن كل قراءة وُجِّهت على الأصل، هو كثر اللغات التي وردت في (نعم).

وممّا ورد توجيهه في أصل الوضع قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ﴾ يوسف٣١[٤]، إذ إن إثبات الألف في (حاشا) على "أنَّه جاء بالكلمة على أصلها فأثبت الألف لأنَّ وزنه فاعل"[٥]، أي إن (حاشا) جيء به على أصل وضعه وهو فعل.

وذهب أبو شامة الدمشقي إلى أن (حاشا) "حرف جرٍّ يفيد معنى البراءة، وبهذا المعنى استعمل في الاستثناء، ثم وُضِع موضع البراءة، فاستُعمِل كاستعمال المصادر"[٦]، أي إنه يرى أن (حاشا) حرف جر في أصل وضعه، لكنه عُدل عن الحرفية إلى المصدرية في الاستعمال.

=النّون وإسكان العين وتشديد الميم، وقراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي: (نَعِمَّا) بفتح النّون وكسر العين وتشديد الميم. ينظر البديع ٧١.

(١) ينظر الكتاب ٧٣/١، ١٧٥/٢-١٧٩، ١١٦/٤، ٤٣٩-٤٤٠، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب ٢٩٢-٢٩٥.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ٣٠١/١، والقراءات وعلل النحويين ٩٦/١، وإعراب القراءات السبع ١٠١/١، وكتاب القراءات لأبي حاتم السجستاني ١٤٣.

(٣) ينظر الحُجَّة في القراءات السبع ٧٨، وحُجَّة القراءات ١٤٧، وكتاب القراءات لأبي عبيد ١١٧.

(٤) قراءة أبي عمرٍو (حاشا) في الوصل، وقراءة الباقين بغير ألف. ينظر البديع ١٤٨.

(٥) الموضح ٤٨٥-٤٨٦.

(٦) إبراز المعاني ٥٣٤.

أما قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ الحجر ٢[١]، فالتشديد والتخفيف لغتان فصيحتان، والأصل التشديد، يقول ابن أبي مريم: "(رُبَّ) حرف مضاعف مثل إنَّ وأنَّ ولكنَّ... وقد كثر مجيء (رُبَّ) مخفّفًا"[٢].

ومما ورد في أصل الوضع قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ العنكبوت٥٦[٣] فُتحت الياء "على أصلها؛ لأنَّ أصل كلِّ ياء الفتح"[٤].

وفي قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ الأحزاب١٠ وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ الأحزاب٦٦-٦٧[٥] يقول الأزهريّ: "وحذّاق النّحويين اختاروا أن يقرؤوا (الظّنونا) و(السّبيلا) و(الرّسولا)، ويقفوا، فإذا وصلوا وأدرجوا حذفوا الألفات، وعلى هذا كلام العرب"[٦]، أي إن أصل القاعدة النحوية هي إثبات الألف وقفاً وحذفها وصلاً. فحذف الألف وصلاً هو الأصل، وإثباتها وقفاً تشبيه "للكلمة بما يقع في القوافي... والكتابة مبنيّة على الوقف"[٧].

(١) قراءة عاصم، ونافع (رُبَما) مخفَّفًا، وروي عن أبي عمرٍو مخفّفًا، و(ربَّما) مشدَّدًا، وقراءة الباقين بالتشديد. ينظر البديع ١٥٦.

(٢) الكتاب الموضح ٧١٦/٢، وينظر مفاتيح الأغاني ٢٣٣.

(٣) قراءة أبي عمرٍو، وحمزة، والكسائي بإسكان ياء (عباديْ) وقراءة الباقين بالفتح. ينظر البديع ٢٢٣.

(٤) إعراب القراءات السبع ١٨٩/٢-١٩٠.

(٥) قراءة ابن كثير، والكسائي، وحفص عن عاصم (الظّنونا) و(الرّسولا) و(السّبيلا) بألف وقفاً ومن دون ألف وصلاً، وقراءة ابن عامر، ونافع، وأبي بكر عن عاصم بألف وصلاً ووقفاً، وقراءة حمزة، ويعقوب، بألف وقفاً، ينظر البديع ٢٢٩، والتذكرة ٦١٦/٢.

(٦) القراءات وعلل النّحويين ٥٣٦/٢، وينظر معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج ١٦٥/٤-١٦٦، وكتاب القراءات لأبي حاتم السجستاني ٢٣٠.

(٧) الكتاب الموضح ١٠٢٨/٢.

أمَّا حذف الألف وصلاً ووقفاً؛ فلأنَّ الألف لا أصل لها، وهي لغة الشّعراء، وليس القرآن كالشّعر، ولأنَّ هذه الألف عوض من التّنوين، ولا تنوين مع (ال) وصلاً ولا وقفًا.(١)

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ الفجر٤(٢) جيء بالياء وصلاً ووقفاً على الأصل؛ فالفعل لا يُحذَف منه في الوقف، وكذلك إثباتها وصلاً على أصل الفعل في الوصل؛ لأنَّ الوصل موضع تثبت فيه الأصول.(٣)

وممّا ورد في أصل التقدير بناءً على القاعدة قوله تعالى: ﴿وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ الحديد١٠(٤)، إذ إنّ الخبر "المفرد أصلٌ والجملة فرعٌ عليه"(٥)، ويُشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تكون مشتملة على ضمير يعود على المبتدأ، قد يكون معلومًا فيُستغنى عن ذكره مع شدَّة الحاجة إليه(٦).

يقول أبو زرعة: "وأصل هذا الباب أن تقول: (زيد ضربته) هذا حدُّ الكلام، لأنَّك إذا شغلت (ضربت) عن (زيد) بضمير تمّ الفعل والفاعل ومفعوله، وصار (زيد)، مرفوعًا بالابتداء. ويجوز أن تقول (زيدًا ضربته) فتنصبه بإضمار فعل هذا الذي ذكرته، تفسيره كأنَّك قلت: (ضربت زيدًا ضربته). وإن لم تذكر الهاء، فالأوْلى أن تنصب (زيدًا) فتقول: (زيدًا ضربت) فتشغل الفعل بمفعوله المذكور مقدَّمًا، لأنَّه إذا افتقر الفعل وذكر ذلك المفعول كان تعليقه به أولى من قطعه عنه فتقول (زيدًا ضربت)"(٧).

---

(١) ينظر الكشف ١٩٥/٢.

(٢) قراءة ابن كثير، ويعقوب (يسري) بالياء في الوصل والوقف، وقراءة أبي عمرٍو، ونافع (يسري) بالوصل وليس بالوقف، وقراءة الباقين (يسرِ) بغير ياءٍ في الحالين. ينظر البديع ٣٠٠.

(٣) ينظر الكتاب الموضح ١٣٦٦/٣، والكشّاف ١١٩٩.

(٤) قراءة ابن عامر (وكلٌّ) بالرفع، وقراءة الباقين (وكلاًّ) بالنصب. ينظر البديع ٢٧٧.

(٥) شرح المفصل ٨٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٢/١-٢٠٨.

(٦) ينظر المقتصد ٢٨٠/١-٢٨٢.

(٧) حُجَّة القراءات ٦٩٨-٦٩٩.

المبحث الثالث
أصلا الاستحقاق والتجرد من العلامة

يُقصد بأصل الاستحقاق "ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنه اسم".(١)

وممّا ورد في ما يخص أصل الاستحقاق ما قيل عن التّنوين والجرّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ الصّافات٦(٢) على أصل الكلام؛ لأنَّ "الاسم إذا ألفى الاسم بنفسه ولم يكن وصفًا للأوّل ولا بدلاً منه ولا مبتدأً بعده أزال التّنوين وعمل فيه الخفض، لأنَّ التّنوين معاقب للإضافة، فلذلك لا يجتمعان في الاسم"(٣).

ومما ورد أيضاً في أصل الاستحقاق قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ الصَّف٨(٤) قيل: إن "الفعل مُنتظر، فالتّنوين الأصل"(٥). وذهب مكّي إلى أن "الصّرف والتّنوين هو الأصل في جميع الأسماء"(٦).

أما أصل التجرد من العلامة فهو من القضايا المهمة في نظرية الأصل والفرع؛ إذ يكاد يتفق النحاة "على أن الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأن العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة".(٧)

---

(١) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٨٠.

(٢) قراءة حمزة، وحفص عن عاصم، والوليد بن حسّان عن يعقوب (بزينةٍ الكواكبِ) بتنوين الأوّل وجرِّ الثاني، وقراءة الباقين (بزينةِ الكواكبِ) بجرّهما من دون تنوين. ينظر البديع ٢٤١.

(٣) الحُجَّة في القراءات السبع ٢٧٥.

(٤) قراءة ابن عامر، وأبي عمرٍو، ونافع (والله متمٌّ نورَه) بالتّنوين وقراءة الباقين بالإضافة. ينظر البديع البديع ٢٨٠.

(٥) حُجَّة القراءات ٧٠٨، وينظر ٧٤٨.

(٦) الكشف ٣٥٢/٢.

(٧) ينظر الكشف ١١٧/٢، والكتاب الموضح ٨٧٥/٢.

ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ طه١٢[١]، لم يُصرف (طوى) وذلك للتّعريف، والتّأنيث، "وهما فرعان، لأنَّ التّنكير أصل، والتّعريف فرع عليه، والتّذكير أصل، والتّأنيث فرع عليه، فلمَّا اجتمع فيه علَّتان شُبِّه بالفعل"[٢].

وفي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ الشّعراء١٩٧[٣] نجد أنَّ أنَّ لفظ (آية) نُصب على أنه خبر (كان) مقدَّم على اسمه (أن يعلمه)؛ لأنَّ (آية) نكرة، و(أن يعلمه) معرفة، والأصل أنه إذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسم (كان)، والنّكرة خبرها. ووصف المهدويّ هذه القراءة بأنَّها الأصل الجاري على سُنن العربيّة[٤].

(١) قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ونافع غير مصروفة، والباقين بصرفها، ينظر البديع ١٨٢.

(٢) الحُجَّة في القراءات السبع ٢١٥.

(٣) قراءة ابن عامر (تكن) بالتاء ورفع (آية)، وقراءة الباقين بالياء ونصب (آية). ينظر البديع ٢١٠.

(٤) ينظر إعراب القراءات السبع ١٣٩/٢، والكشف ١٥٢/٢-١٥٣، والموضح ٥٨٥.

الخاتمة

بعد إنجاز هذا البحث لا بدّ من تثبيت أهم النتائج التي توصل إليها.

- الأصل والفرع من النظريات التي اعتُمدت في النحو العربي بمصطلحات وألفاظ تدل على أصولها، وإن لم تكن نظرية متكاملة الأبعاد، إلا أن العلماء عرفوها بجزئياتها وأسسها، ووظفوها في دراساتهم.
- إن القواعد الكلية التي وضعها النحاة هي ضوابط منهجية التزموا بها وساروا في ضوئها، وصارت –في ما بعد– معايير لأفكارهم ومقاييس ضابطة لأحكامهم النحوية.
- أخذت القواعد الكلية التي وضعها النحاة صورة القوانين التي كانت مستنداً لوضع الأصول النحوية والأحكام الكلية التي تفرعت منها الفروع. وبناءً على ذلك نجد أن الأصل يسبق الفرع وضعاً وحكماً.
- لنظرية الأصل والفرع دور مهم في التحليل النحوي للقراءات القرآنية؛ إذ إن كثيراً من القراءات القرآنية وُجِّهت استناداً أصل الكثرة أو أصل القاعدة أو غيرهما من الأصول.
- هناك أصول مرفوضة؛ لأنها قليلة الاستعمال، فيبقى الفرع المستعمل، ويُهمل الأصل غير المستعمل.
- قد يكون هناك اختلاف في أصل من الأصول النحوية، إذ قد يكون هناك أصل معروف عند النحاة وله فرع، لكن هناك من النحاة من يرجع الأصل فرعاً والفرع أصلاً.

المصادر

* **القرآن الكريم**

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السّبع للإمام الشّاطبي (٥٩٠هـ)، أبو شامة، عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدّمشقي، (٦٦٥هـ)، تحـ: إبراهيم عطوة عوض، البابي الحلبي، القاهرة- مصر، ١٤٠٢هـ= ١٩٨١م.
- الأصول في النّحو، ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمّد بن سهل البغداديّ (٣١٦هـ)، تحـ: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (٣٣٨هـ)، تحـ: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- إعراب القراءات السّبع وعللها، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.
- البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: د.جايد زيدان مخلف، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، بغداد- العراق، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبريّ، محبّ الدِّين عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، تحـ: عليّ محمّد البجَّاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، (د.د)، (د.ت).
- التّذكرة في القراءات، ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم (٣٩٩هـ)، تحـ: د.عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، مطابع الزّهراء، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.
- التّيسير في القراءات السّبع، الدَّانيّ، أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ)، عُني بتصحيحه: أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

- الحُجَّة في القراءات السّبع، المنسوب إلى ابن خالويه (٣٧٠هـ)، تحـ: د.عبد العال سالم مكرم، دار الشّروق، بيروت- لبنان، ١٩٧١م.
- حُجَّة القراءات، أبو زرعة، عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة (من مخضرمي المائتين الرّابعة والخامسة للهجرة)، تحـ: سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت- لبنان، ط٥، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- الحُجَّة للقُرَّاء السّبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشّام الّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو عليّ الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحـ: بدر الدّين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث، دمشق- سوريا، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م- ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)، تحـ: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط٩.
- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب، الكافيجي، أبو عبد الله محمد بن سليمان (٨٧٩هـ)، تحـ: د.عادل محمّد عبد الرّحمن الشّنداح، مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة، بغداد- العراق، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
- شرح المفصّل، ابن يعيش، موفق الدّين يعيش بن عليّ (٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- القراءات وعلل النَّحويّين فيها، المُسمّى (علل القراءات)، الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تحـ: نوال بنت إبراهيم الحلوة، الرّياض، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.
- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، تحـ: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- كتاب القراءات لأبي حاتم السجستاني، جمع ودراسة وتحقيق د. سيرين حسين تاج الدين، المركز العلمي العراقي، بغداد، دار ومكتبة البصائر، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

- كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام، جمع ودراسة د.جاسم الحاج جاسم محمّد الدّليميّ، مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة، بغداد- العراق، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، نصر بن عليّ بن محمّد (بعد٥٦٥هـ)، تحـ: د.عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدّة، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، عُني بتصحيحه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، القيسيّ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، تحـ: د.محيي الدّين رمضان، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، الباقوليّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الملقب بجامع العلوم النَّحويّ (٥٤٣هـ)، تحـ: د.عبد القادر عبد الرّحمن السّعدي، دار عمّار، عَمَّان- الأردن، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، (د.ت).
- مختصر في شواذ (قراءات) القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج.برجشتر اسر، مط الرّحمانيّة، مصر، ١٩٣٤م.
- معاني القرآن، الفرّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، ج١، تحـ: أحمد يوسف نجاتي، محمّد علي النّجّار، ط٣، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م، ج٢، تحـ: محمّد علي النّجّار، ج٣، تحـ: د.عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ط٣، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة.

- معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّـرّي (٣١١هـ)، تحـ: د.عبد الجليل عبدة شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، الكرماني، محمد بـن أبـي المحاسـن (٥٦٣هـ)، تحـ: د.عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّـد (٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحـ: د.كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٢م.
- مهمات المنهج الوصفي في الارتقاء بـالمنهج النحـوي، د.حقـي إسـماعيل الجبوري، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع٤٣، ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.
- الموضح في تعليل وجوه القراءات السّبع، المهدويّ، أبو العبّاس أحمد بن عمّار (٤٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: سالم قدّوري حمد، رسالة ماجستير، كليّة الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، د.حسن خميس الملخ، دار الشـروق، عمَّان- الأردن، ط١، ٢٠٠١م.